ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

العدد ٥٨ — السنة الرابعة والعشرون

شوال ١٤٢٠هـ - ربيع الأول ١٤٢١هـ — كانون الثاني - حزيران ٢٠٠٠م

تقعيد الإشارة إلى نهاية الجملة العربية

د. زكريا أحمد أبو حمدية
الجامعة الأردنية

المقدّمة

يقترن التخطيط في أوسع مدلولاته وأضيقها بوضع معايير ثابتة فيها شيء من المرونة لإجراء أمر ما يمارسه أفراد المجتمع المستهدفون بهذا التخطيط. كما يقترن التخطيط باتباع أنماط مطردة تظهر في أعمال فئة أو فئات معنية بذلك الأمر. ويندرج مفهوم التخطيط هذا على اللغة في شتى جوانبها وفي جميع العناصر المكونة لها. وكما في التخطيط عامة، قد يكون التخطيط اللغوي مناطاً بجهات رسمية أو غير رسمية مثل المجامع اللغوية أو الجمعيات اللغوية. وقد يكون كذلك حصيلة لجهود متجمعة يقوم بها أفراد مثل الباحثين أو المعجميين أو الأدباء أو النحاة أو غيرهم. وأياً كانت هوية الفئة التي تقوم بالتخطيط فإن دافعها الأساس هو الحرص على وجود قواعد مطردة تخدم استعمال اللغة بشكل ناجح وناجع. وقد يكون أساس هذا الدافع دينياً أو تربوياً أو قومياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو مزيجاً من بعض هذه العوامل أو منها مجتمعة بتوافق معين. وبغض النظر عن تحديد الدوافع لأية عملية تخطيط لغوي، فإن واقع الاستعمال اللغوي يتطلب وبالضرورة وجود معايير مطردة في اتباعها واستعمالها كي يستقيم التواصل الميسر والمستديم بين أفراد المجتمع المستهدفين بالتخطيط. وبغير ذلك فإن التواصل اللغوي سيضطرب نتيجة لغياب المعايير التي يجري بموجبها التواصل[1].

---

(١) انظر كارول ايستمان للتفاصيل المتعلقة بدوافع التخطيط ونتائجه. ويقدم رالف فيزولد ملخصاً مفيداً ص٢٤٦-٢٥١.

التخطيط اللغوي وسلطته المرجعية

وباختصار شديد، فإن التخطيط اللغوي يتمثل في وضع القواعد سواء بالاستقراء أم بوسيلة أخرى. وتختلف مرونة هذه القواعد من جانب لغوي لآخر كما تختلف من بيئة لغوية لأخرى. وكذلك تختلف مصادر هذه القواعد من بيئة لغوية لأخرى ومن عصر لآخر. فقد تستقى هذه القواعد مما تستخدمه فئات المجتمع عالية التثقيف والتي غالباً ما تكون مسيطرة على المجريات العامة في ذلك المجتمع مثل الحكم والسياسة والاقتصاد. وقد تستقى هذه القواعد من مصادر كتابية يعتبرها المخططون نموذجاً لأفضل الاستعمال اللغوي، سواء أكانت هذه المصادر دينية أم أدبية أم غيرها. ويغلب على محصلات التخطيط اللغوي المعاصر أن تكون القواعد الدارجة والمتبعة مزيجاً من نوعي المصادر المذكورين سابقاً. وعلى أي الأحوال فإن القواعد تكتسب صفة المرجعية اللغوية التي ينظر إليها باعتبارها سلطة لغوية هدفها ضبط الاستعمال اللغوي وتيسيره بما يفيد المستهدفين بهذا التخطيط. وما وجود المعاجم ومراجع النحو وغيرها إلا مظهر ملموس من مظاهر هذه المرجعية التي يلجأ إليها مستعملو اللغة كلما واجهوا إشكالاً أو خلافاً. إن مجرد لجوئهم إليها يعني صراحة أو ضمناً الاعتراف بسلطتها اللغوية[1]. أما الخروج على السلطة اللغوية فتختلف عواقبه من مجال لغوي لآخر. فعلى سبيل المثال، يختلف التقييم لنص استعملت فيه تراكيب لغوية شاذة أو أجنبية من حيث نقلها من لغة أخرى أو استعملت فيه مفردات أجنبية دارجة في الاستعمال الشفوي عن تقييم نص تم الخروج فيه على قواعد التهجئة والإملاء. الأغلب أن يكون تقييم النص الأول أكثر تسامحاً من

---

(١) كتاب رينت بارتش يفصل أمور المرجعية والسلطة اللغوية، وكذلك كتاب الزوجين ميلروي.

تقييم النص الثاني[1].

التخطيط للعربية - النحو والجملة

أما بالنسبة إلى العربية على الخصوص فلا داعي لتقديم البراهين على أنها من أوائل اللغات التي جرى التخطيط لمعظم جوانبها وبخاصة النحو منذ أمد بعيد. لقد تم تقعيد النحو العربي في وقت كانت معظم اللغات السائدة في وقتنا الحاضر غير مكتوبة إلا على نطاق ضيق جداً في أحسن الأحوال. [وكغيرهم من النحاة ممن سبقهم وخلفهم، أجمع نحاة العربية على أن الجملة هي الوحدة الأساس في التحليل النحوي]. وقد أفرد بعضهم باباً خاصاً لدراسة الجملة من حيث عناصرها التركيبية[2]. اتفق نحاة العربية على أن المسند والمسند إليه (سواء أكان كلاهما صريحين أم كان أحدهما مضمراً يسترد من السياق) هما الركنان اللذان تستقيم بهما الجملة من حيث البنية. وعرفوا الركنين بأنهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر في الجملة[3]. وخلصوا إلى أن الجملة التامة التركيب هي التي يستوفي الركنان فيها ملحقاتهما إن كان لهما أو لأي منهما ملحقات[4][5].

كذلك فرق النحاة في مجال الجملة بين الجملة التامة البسيطة وبين الجملة التامة المركبة من أكثر من جملة بسيطة. فقالوا هناك جملة صغرى وهناك جملة

---

(١) بالنسبة إلى اختلاف درجات الخروج عن التقعيد وما يترتب عن الخروج على القاعدة، انظر سيرز ص١١٢، وكذلك كتاب جوزف جونز.

(٢) مثلاً أفرد أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) باباً للجملة من مجمل أربعة أبواب في كتابه المسائل العسكرية. كما أن ابن هشام طرق الجملة في باب منفصل وهو الباب الثاني في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١ وكذلك ابن يعيش، المفصل ٧٤/١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١.

(٥) انظر أدناه إلى تصنيف أنواع الجمل.

كبرى[1][2]. واتبع النحاة اللاحقون النحاة السابقين في دراسة أطر الجملة ودراسة مكوناتها وتحليلها وتصانيفها[3]. غير أن تصنيفا حديثا قد اقترح، كما سنبين فيما بعد.

ترقيم حد الجملة في الكتابة

إذن فالبحث في الجملة وتقعيدها قديما وحديثا شامل وواسع. أما من ناحية نقل نتائج البحث والتقعيد إلى الكتابة فيبدو واضحا أنه ما زال غير مكتمل وبالتالي غير مطرد من حيث فصل الجملة التامة بنيويا عما يسبقها أو يتبعها من جمل تامة بنيويا. لا يوجد خلاف أن الجمل التركيبية تختلف في طولها تبعا لعدد الملحقات للمسند أو المسند إليه أو لكليهما. لكن الجملة تنتهي تركيبيا عند حد معين[4]. ويتوقع القارئ من الكاتب أن يبين نهاية الجملة التامة التركيب بعلامة من غير كلمات الجملة أو كلمات اللغة عامة، مثل "انتهى". إن استعمال الكلمات لهذا الهدف أمر ممكن ولكنه غير عملي وغير اقتصادي من حيث الوقت والجهد والكلفة الاقتصادية[5]. إذا تفحصنا النصوص العربية المعاصرة وجدنا الفصل

---

(١) يعتبر ابن هشام أول من ميز بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى، الباب الثاني في مغني اللبيب.

(٢) ذكر لي أحد المراجعين لهذا البحث أن التمييز بين الكبرى والصغرى في الجمل غير منتشر بين المختصين في الوقت الحاضر. أشكر المراجع على هذه الملحوظة حتى وإن اختلف آخرون معه.

(٣) وقد اعتمدت على كتابين اثنين كعينة للكتابات الحديثة. الجملة العربية لمحمد إبراهيم عبادة وفي بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف. ثم إن تقسيم الجملة الأساس إلى ركنين من حيث التركيب هو إحدى السمات المشتركة بين اللغات جميعا. وهو ما يطلق عليه التوليديون عبارة Universals Substantive Language.

(٤) انظر على سبيل المثال ديفيد كريستال ص٢٢١-٢٣٨.

(٥) هناك حالات محدودة يتم فيها استعمال الكلمات لتحديد نهاية الجملة مثل البرقيات إلى عهد قريب ومثل بعض النصوص القانونية ومحاضر المحاكم أحيانا. ولكن المقصود هنا هو الكتابة في مجالاتها الواسعة العامة.

مقعداً ومطرداً إلى حد كبير في الاستعمال فيما يتعلق بنهاية الجملة الاستفهامية سواء أكانت بسيطة أم مركبة. فهل ينطبق هذا الأمر بشكل مقعد ومطرد على ترقيم الجملة الإخبارية؟ إن الملحوظ في هذا الخصوص لا يظهر تقعيداً أو استعمالاً مطرداً بين كتاب العربية حتى ولا في نصوص المؤلف نفسه أحياناً. فقد نجد في النص فقرات كاملة بدون ترقيم مطرد للجمل الإخبارية فيها. كما نلحظ عدم الاطراد في استعمال أداة واحدة لهذا الغرض بالتحديد. نجد في معظم النصوص استعمالاً للفاصلة (أو الفصلة) وللنقطة للوظيفة نفسها، مع أن الفاصلة تستعمل كذلك لفصل أجزاء داخل الجملة الواحدة. وهذا يعني أن وجود الفاصلة في مكان ما قد يشير إلى نهاية الجملة وقد لا يشير إلى ذلك. ولا يتم معرفة وظيفة الفاصلة إلا بعد تفحص الكلام المكتوب قبلها وبعدها. وسنستعرض أدناه قواعد الترقيم ذات العلاقة بالموضوع كما ترد في الكتب التعليمية.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن استعمال الفاصلة والنقطة يدل على غياب التقعيد أو الاطراد أو كليهما. يسبب هذا الازدواج في الوسيلة الفاصلة إرباكاً في التحليل سواء أكان نحوياً أم بلاغياً. كما يشكل أيضاً معضلة في الترجمة من العربية إلى اللغات الأخرى. إذ يقع المترجم في إشكالية وحيرة. فمن جهة تتطلب الأمانة العلمية في الترجمة أن يترجم جملة بجملة من دون التصرف بطول الجمل أو تداخلها أو تتابعها. ومن جهة ثانية، تفرض عليه معرفته بنحو العربية أن جملة ما قد انتهت من حيث التركيب والمعنى وإن كان كاتبها لم يضع لها ترقيماً يدل على ذلك. فيواجه المترجم موقفاً صعباً يتوجب عليه فيه اتخاذ قرار باتجاه التصرف بطول الجملة أو عدم التصرف فيه. وأياً كان قرار المترجم فإنه لم ينقل النص العربي إلى اللغة الأخرى بنفس عدد جمله الأصلية أو نقل إلى اللغة الأخرى جملة غير متسقة مع جمل تلك اللغة من حيث احتواؤها على سلسلة من الجمل. فتظهر الترجمة غير دقيقة إما من منظور كاتب النص

الأصلي أو منظور قارئ اللغة المترجم إليها. إنني أدعي أن هذا الإشكال يشكل بعداً خامساً يضاف إلى قائمة المشكلات الأربع التي يرى عبدالكريم خليفة أنها تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر[1]. كما أنني أدعي أن حل هذا الإشكال قريب المنال.

مداخلة تاريخية

لربما يفيدنا في طرح هذه الدعوة ومناقشتها أن نستطلع الماضي فننظر كيف تعامل القدامى[2] مع أمر الجملة في الكتابة من حيث الترقيم. رجعت إلى صور لمخطوطات بالعربية كتبت عبر حوالي عشرة قرون، من ٢٦٠هـ (حوالي ٨٧٣م) إلى ١١٥٩هـ (حوالي ١٧٤٦م).

لقد تم اختيار النصوص من عصور مختلفة ومتعاقبة وذلك لتلمس أية تطورات مطردة في فصل الجملة عن سابقتها ولاحقتها في لغة سبقت معظم اللغات من حيث التقعيد الشامل. بلغ عدد هذه المخطوطات خمسة وثلاثين مخطوطاً. (انظر القائمة في نهاية البحث). أخذت من كل مخطوط وبشكل عشوائي صفحة واحدة. ثم تفحصت تلك الصفحة لأتبين فيما إذا احتوت على أية دلالة لفصل الجملة عن سابقتها ولاحقتها.

كانت الحصيلة الإحصائية لهذا الاستطلاع أنه لم يكن هناك نمط واحد مطرد لفصل الجملة. وفي الحالات التي ظهرت فيها وسيلة لهذا الغرض فقد اختلفت هذه الوسيلة بين المؤلفين أو الناسخين. غير أن هذا الوجود المبعثر لوسيلة الفصل يعطي دلالة واضحة على وجود توجه أولي للترقيم، وإن كان غير مطرد ولا موحد. فقد احتوت خمسة من النصوص (ذوات الأرقام ١ و٤ و١٩

---

(١) عبد الكريم خليفة، ص٢١٤.

(٢) وسننظر كذلك في نهاية البحث في معالجة المحدثين لترقيم نهاية الجملة.

و ٣٠ و ٣١ في القائمة) على فراغات بين بعض أجزاء النصوص أطول من الفراغات الموجودة بين الكلمات، ويشبه هذا النوع من الفصل ما يشاهد بين شطري البيت في الشعر العمودي ذي الشطرين. إلا أن هذه الفراغات لم تظهر مطردة بين الجمل في تلك النصوص، فقد كانت بعض هذه الفراغات بين أجزاء الجملة الكبرى الواحدة وبخاصة تلك الأجزاء التي تشكل وحدة سجعية. وأغلب الظن أن تلك الفراغات هي إشارات دالة على أماكن الوقف في الأداء القرائي الإلقائي. ويشبه عمل هذه الإشارات عمل علامات الوقف (والوصل) في المصاحف. إلا أنها ليست إشارات كتابية في هذه النصوص.

أما العلامات الكتابية بين أجزاء النص الواحد فقد ظهرت في تسع من المخطوطات (ذوات الأرقام ٢ و٤ و٨ و ١١ و١٣ و١٧ و٢٤ و ٣١ و٣٢ في القائمة المرفقة). هذه العلامات هي الحرف هـ (غير الذي يستخدم للإشارة إلى نهاية نص منقول حرفياً) والحرف ن على جانبه الأيسر وثلاث نقاط تشكل مثلثاً قاعدته أفقية ورأسه إلى أعلى (∴) وشكل بيضاوي مفرغ أو بداخله نقطة. وقد لونت هذه العلامات أحياناً بلون يختلف عن لون الكلمات. وبتفحص الأجزاء السابقة واللاحقة لكل علامة، وجدت أنها لم تستعمل اطرادياً لفصل الجملة عن سابقتها ولاحقتها. بل ظهر بعضها بين أجزاء الجملة التركيبية الواحدة – الجملة الكبرى. وهذا يشير إلى أنها كانت على الأغلب تخدم وظيفة الأداء الإلقائي أكثر من وظيفة تحديد نهاية الجملة الواحدة. أما باقي المخطوطات فلم أجد في صفحاتها المختارة أية علامات تدل على فصل التراكيب عن بعضها سواء أكانت جملاً كاملة أم أجزاء للجملة.

لا ضرورة للدخول في معرفة الأسباب التي جعلت ترقيم نهاية الجملة إما أمراً ثانوي الأهمية أو شأناً غير مطلوب. الأمر تاريخي على أي الأحوال ولم تكن أي من اللغات السائدة عالمياً في الوقت الحاضر ولا غيرها مقعدة ومطردة

من هذه الناحية[1].

ومهما كان الأمر في العربية سابقاً، فإن متطلبات العصر الحالي غير متطلبات العصور السالفة. نعيش الآن في عصر اتصف بالثورة المعلوماتية وتوسع الإقبال على التعليم وازدادت الخدمات الحكومية في إيصال الكلمة المكتوبة إلى جميع فئات المجتمعات العربية. وعليه لا يمكن إغفال أمر قد يبدو سطحياً أو ثانوياً لأول وهلة. ولكنه أمر ذو بال بدلالة أنه قد أصبح مفروغاً منه في جميع اللغات المكتوبة في العصر الراهن. ويزيد في أهمية تنفيذ هذا الشأن التواصل اللغوي الهائل والمتنامي بين العربية واللغات الأخرى سواء أكان هذا التواصل على مستوى البحوث أم النشر أم الوسائل التكنولوجية الأخرى للكتابة مثل إنترنت – شبكة تبادل المعلومات المخزنة في الحواسيب.

وقد تنبه عدد من الأفراد في العقود السابقة لهذه الضرورة. ففي عام ١٩١٢، اقترح احمد زكي استعمال علامات الترقيم في كتابة العربية.كما أن وزارة المعارف المصرية نشرت عام ١٩٣٢ كتيباً يبين كيفية استعمال علامات الترقيم للعربية ووزعت الكتيب على دوائر مختلفة[2]. وكان لهذا العمل أثر واضح في انتشار استعمال علامات الترقيم داخل الأقطار العربية إلى وقتنا الحاضر. غير أن هذا الاستعمال لا يتسم في الوقت الحاضر بالاطراد وكأن التقعيد نفسه غير متسق. فلو افترضنا أن هناك تقعيداً مقبولاً لوجدنا له سلطة في الاستعمال كما هو الحال في اللغات الأخرى. فلا يبدو لنا وجود إجماع بين المؤلفين وغيرهم على استعمال علامة ترقيم واحدة لنهاية الجملة ولما وجدنا العلامة نفسها مستعملة لأكثر من وظيفة في فصل أجزاء الكلام المكتوب. كذلك

---

(١) انظر ملخصاً لتاريخ الترقيم في العالم في مقال تشابمن. بدأ الترقيم وسيلة للتعبير عن سمات المنطوق كالنبرة والنغمة، ومنذ القرن الماضي تحول إلى وسيلة نحوية الهدف.

(٢) فوزي سالم عفيفي، ص٩٩ وما بعدها.

لو سلمنا بهذا الافتراض لوجدنا أيضاً اتفاقاً تاماً بين القارئين لأي نـــص لعلمـــاء اللغة والمرموقين من الكتاب على عدد الجمل التامة التركيب فيه.

ولو أحلنا عملية وضع علامات الترقيم من الكاتب إلى القارئ لوجدنا اتفاقاً بين القارئ والكاتب. وبالتحديد لو أخذنا نصاً وحذفنا منه علامات الترقيم الدالـــة على نهاية الجملة كما وضعها مؤلف النص لاستطاع كل قارئ متمكن من اللغة العربية (وأعني بالمتمكن من تقبل كتاباته للنشر) أن يضع علامات الترقيم نفسها في الأماكن التي كانت في النص قبل حذفها.

وقد قمت بفحص هذا الافتراض النظري على نصين أحدهمـــا بالعربيـــة والآخر بالإنجليزية. اخترت مقالاً كتبه أحد أساتذة الأدب العربي منشـــوراً فـــي إحدى المجلات المحكمة. ثم أخذت منه فقرة واحدة مكونة من حوالي مئة وعشر كلمات. قمت بعد ذلك بحذف علامتي الترقيم الموجودة في النص وهما النقطـــة والفاصلة. بعد حذف علامات الترقيم من النص أصبح كما يأتي:

> والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعـــرف أوله في الزمان متى كان ولكنه يطلـــق علـــى تركـــة العرب الأدبية قبل الإسلام والأدب بصفته واحداً مـــن أهم الفنون التي تعالج الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به الحياة ذاتها وتظهر فيه العوامل التـــي تحكـــم النفـــس البشرية وتوجه نشاطها وأهـــم تلـــك العوامـــل علـــى الإطلاق البيئية بمعناها الشامل غير أن ما يعنينا هنـــا هو جانب يعد أهم جوانبها وهو البيئة الطبيعيـــة فـــإذا رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابه فـــإن ذلـــك يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصـــر تلـــك

البيئة التي لم تتغير تغيراً ملموساً الأمر الذي قد نقف على أبعاده من خلال استقرائنا لحاضر شبه جزيرة العرب الجغرافي ومن خلال ما حفظته يد الزمان من أشعار الجاهلية

وزعت صوراً عن النص بشكله الجديد (خالي الترقيم) على خمسة من أساتذة العربية في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية. ثم طلبت أن يقوم كل واحد منهم بوضع نقطة عند نهاية كل جملة تركيبية كاملة وأن يكتب عدد الجمل الناتج حسب حكمه أسفل الصفحة. بعد استرجاع الأوراق منهم نظرت إلى الأرقام أسفل الصفحات، فلم أجد إجماعاً حتى ولا اتفاقاً بينهم على عدد الجمل في ذلك النص. فقد حدد واحد منهم عدد الجمل بأربعة وآخر بسبعة وثالث بعشرة بينما حدد كل من الرابع والخامس عدد الجمل بإحدى عشرة جملة. وللتعزيز، أدعو القارئ لهذا المقال أن يقوم كذلك بتحديد عدد الجمل التامة التركيب. هل سيكون حكم القارئ مطابقاً لحكم أي من الأساتذة؟ أعتقد أن الأمر لن يكون سهلاً على القارئ مثلما لم يكن سهلاً على الأساتذة وذلك لأنه - كما أدعي - لا يوجد معيار محدد ومطرد في العربية المعاصرة يجمع على استعماله الكتاب بالعربية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مؤلف النص الأصلي المنشور في المجلة المحكمة قد استعمل نقطة واحدة فقط وذلك في نهاية الفقرة. (انظر صورة النص بشكله الأصلي في نهاية البحث). فإذا اعتبرنا النقطة إشارة لنهاية الجملة التركيبية التامة، فإن الكاتب قد كتب فقرة واحدة مكونة من جملة واحدة تتكون من أكثر من مئة كلمة. لا نختلف أن الكاتب قد يكون قصد ذلك، ولكن لماذا لم يتفق معه أي من الأساتذة؟ الجواب الواضح هو غياب الإجماع والاتفاق على معيار واحد لتحديد نهاية الجملة.

من جهة أخرى، إذا اعتبرنا استعمال الفاصلة إشارة ثانية إلى نهاية الجملة فإننا عندئذ نسلم بوجود معيار مزدوج لتحديد نهاية الجملة. وأعتقد أن الأمر هو كذلك، مما سبب ظهور الأحكام المختلفة بين الأساتذة كمجموعة من أفراد وبينهم كمجموعة واحدة من جهة وبين كاتب النص الأصلي من جهة أخرى. ويقودنا هذا إلى القول إن محكمي المقال قبل نشره ومحرر المجلة قد قبلوا بالترقيم كما وردهم من المؤلف. فقد وردت في النص الأصلي تسع فواصل إضافة للنقطة لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الكاتب قد اعتبر أنه كتب عشر جمل.

هذا من جهة العربية. فهل الوضع في لغات أخرى مشابه لهذا الوضع؟ لإجراء هذا التقابل، اخترت نصاً باللغة الإنجليزية وحذفت منه ما يدل على بداية الجملة (وهو الحرف الكبير) وما يدل على نهاية الجملة (وهو النقطة). وهذه هي صورة النص بشكله الجديد (خالي الترقيم).

> it must be realized that a subject like general linguistics similar to other subjects of systematic study is not static viewpoints may change or receive different degrees of emphasis in the course of years no book can honestly pretend to deal with the subject in a way that will both be accepted in all respects by every recognized scholar in the field and remain unaltered for all time in this book some account is taken of major unresolved controversies and the reader must be prepared for others to arise

وزعت صوراً لهذا النص على أربعة من أساتذة اللغة الإنجليزية وطالبة في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية. وطلبت من كل منهم أن يضع نقطة عند نهاية كل جملة تركيبية كاملة وأن يكتب عدد الجمل الناتج حسب حكمه أسفل الصفحة. بعد استرجاع الأوراق من الأساتذة والطالبة تبين لي أن أحكامهم متطابقة. فقد أشار أربعة منهم إلى وجود خمس جمل في النص بينما أشار الخامس إلى وجود أربعة جمل إحداها مكونة من جملتين تامتين معنى وتركيباً مفصولتين بعلامة الترقيم (;) التي تستعمل للفصل بين جملتين كاملتي التركيب ولكنهما مرتبطتان بالمعنى ارتباط وثيقاً. وإننا نعلم أن هذه الإشارة (;) لا تستعمل لأغراض أخرى داخل الجملة وأن النقطة لا تستعمل لأغراض تركيبية أخرى بين الجمل. وهذا هو الخلاف الأسلوبي الوحيد في ترقيم الجملة الإنجليزية نتيجة لاختلاف الأفراد حول مدى ارتباط جملتين متتابعتين من حيث المعنى. فقد يختار واحد أن يفصلهما بعلامة (;) بينما يختار آخر أن يفصلهما بنقطة. وفي كلتا الحالتين يعلم القارئ أن ما قبل الإشارة جملة تركيبية كاملة وما بعدها جملة تركيبية كاملة. وهذا هو جوهر الموضوع، ألا وهو وجود معيار ثابت ومطرد يبين نهاية الجملة التركيبية الكاملة. والفرق بين استعمال النقطة وعلامة (;) هو أن النقطة يتبعها حرف كبير بينما لا يكون الأمر كذلك بعد علامة (;).

وهنا نتساءل: أليس مثيراً للاهتمام والحاجة إلى التخطيط المنفذ أن تكون نتائج هذه التجربة على هذا النحو؟ لماذا لا يتفق المختصون بالعربية من أهلها على عدد الجمل بينما يتفق المختصون بالإنجليزية حتى وإن كانوا من غير أهلها؟ لا يمكن تعليل هذه الفوارق في الأحكام على عدد الجمل في العربية المكتوبة بالاستناد إلى أن الجمل تختلف في طولها. إن اختلاف الجمل في طولها أمر مشترك بين اللغات جميعاً. ولكن مهما طالت الجملة بالإنجليزية (أو أية لغة أخرى جرى فيها التقعيد لترقيم نهاية الجملة) فإن القارئ يستطيع أن يعيد الإشارة

إلى نهاية الجملة إذا حذفت الإشارة منها. لكن الأمر كما يظهر من نتـــائج هـــذه التجربة لا ينطبق على العربية.

إنني أدعو إلى أن يصار إلى تقعيد الترقيم لنهاية الجملة الإخباريـــــة فـــي العربية كما هو الحال بالنسبة إلى الجملة الاستفهامية في العربية ذاتها. لماذا تبقى الجملة الإخبارية مختلفة من حيث الترقيم عن الجملة الاستفهامية؟ إن هذا التقعيد لن يدخل أمراً جديداً إلى عملية الترقيم ولا إلى أدوات الترقيم. لكنه يدخـــل إلـــى النصوص أداة ضبط لنهاية الجملة مما يجعل النصوص محكمة من حيث تركيب مكوناتها الجملية. إن إجراء هذا التخطيط وتنفيذه سيقلل من الإشكالات والجدليات في تحليل النصوص ودراستها من حيث البنية النحوية. أما عـــن الـــترابط بيـــن الجمل، فإنه أمر يتعلق بكلمات الجمل من حيث استعمال أدوات الربط المتوافـــرة في العربية. ولا يقلل هذا التقعيد من المزايا البلاغية بل يزيد في بيان المكونـــات التركيبية للمكونات الدلالية.

إن الترجمة الآلية في ازدياد وتنام بين العديد من اللغـــات. وتقـــوم الآلـــة (الحاسوب مثلاً) بنقل نص من لغة إلى أخرى دون تدخل العنصر الإنساني فـــي عملية الترجمة ذاتها. ولكن إذا كانت العربية هي اللغة المترجم منها فإن العنصر الإنساني سيكون ضرورة قصوى لتحديد نهايات الجمل التامة التركيب. وفي هذه الحالة فإن الجهد الإنساني المبذول في تحديد نهايات الجمل له كلفته الاقتصاديـــة والزمنية.

مشروع مقترح لتقعيد نهاية الجملة التامة وترقيمه

أ- تحديد المقصود بلفظ "الجملة"

ننطلق من اتفاق النحاة أن الجملة في الكلام هي ما يحسن السكوت عليه[1]. ونضيف إلى جملة الكلام ما يمكن أن يكون قد حذف منها في سياق الخطاب. إن هذا ضروري لأن سمات اللغة المنطوقة (حتى ولو كانت الفصحى) في أية لغة تختلف في بعض نواحيها عن اللغة (الفصحى) المكتوبة. فقد أشارت البحوث في مجالات علم اللغة الاجتماعي (في تحليل النصوص وتحليل المحادثة وتحليل وظائف الكلام وتحليل التركيب النحوي في كل منها) أن هناك أموراً نحوية مشتركة بين اللغة (الفصحى) المنطوقة وبين اللغة (الفصحى) المكتوبة. كما أشارت البحوث إلى وجود سمات نحوية مميزة للغة الكلام عن لغة الكتابة. ففي لغة الكلام يكون المخاطب موجوداً مع المتحدث. وعليه فإن المتحدث لا يعتمد فقط على الألفاظ التي يختارها لإيصال مقصوده إلى المخاطب، بل يعتمد كذلك على عناصر مختلفة في الموقف والمكان والسياق وشخص المخاطب ونوع الموضوع المطروق. كما أن هذه العناصر ذاتها تؤدي خدمة للمخاطب في استيعاب مقصود المتحدث. كما أن المتحدث والمخاطب يعتمدان على الإشارات والحركات الجسدية التي تصدر عنهما في عملية التبادل الخطابي بينهما. ولأن المخاطب حاضر بالنسبة للمتحدث (باستثناء المحادثة عن بعد بالوسائل المتوافرة)، فإن المتحدث لا يجد ضرورة ماسة لاستعمال التراكيب اللغوية

---

(١) مع أن النحاة كانوا يستعملون لفظ "الكلام"، إلا أن ذلك الأمر عمم على الجملة عند أولئك الذين لم يفرقوا بين "الكلام" و"الجملة". يلخص المواقف كل من عبادة ص١١-٣٦ وعبد اللطيف ص١٩-٢٢.

الكاملة في كل ما يجري الحديث حوله[1]. ومن أبسط الأمثلة على هذا الإجابة عن أي سؤال. فإذا سأل المتحدث "بكم اشتريت هذا الكتاب؟"، فإن المخاطب (الذي يأخذ دور المتحدث في الإجابة) قد يجيب بالقول: "اشتريته بخمسة دنانير". ويستطيع المجيب أن يقول "بخمسة دنانير" دون أن يكون قد أخل بالمعنى أو بأدب الكلام أو بقواعد النحو. وإذا كان السؤال "بكم ديناراً اشتريت هذا الكتاب؟"، كان مجزياً أن يجاب "خمسة". فتكون الإجابة جملة من حيث التركيب الضمني أو العميق، لكنها ليست جملة من حيث التركيب السطحي. مثل هذا الاجتزاء لا يظهر في اللغة (الفصحى) المكتوبة، إلا إذا كان النص تحريراً لحوار. أما في غير ذلك من النثر، فإن المجتزأ لا يظهر بشكل جملة مستقلة بل بشكل تركيب ضمن حدود الجملة التامة في التركيب السطحي.

وفي هذا المجال، يروي نهاد الموسى[2] أن نحاة العربية قد انتبهوا إلى هذا الاختلاف النحوي بين المنطوق والمكتوب في اللغة، فيقول:

> وجدير بالذكر – في هذا المقام – أن العربية قد انتظمت في بنائها الائتلافي قواعد "المنطوق" إلى قواعد "المكتوب"، فقد تنبه النحويون خاصة إلى دور السياق أو الحالة المشاهدة في مواطن الجواز النحوي

---

(١) هناك بحوث عديدة، اخترت منها ثلاث مجموعات: الأول كتاب هاليدي والثاني كتاب بايبر الذي يحتوي ملخصاً مفيداً، والثالث مجموعة البحوث التي حررتها تانن. ويشتهر في المجموعة الثالثة بحث تشيف. ويعتبر تشيف من أوائل من جلبوا الانتباه إلى بحث التمييز النحوي بين المنطوق والمكتوب بناء على العوامل المختلفة التي تؤثر في إنتاج كل منهما في اللغة الإنجليزية.
وتقول كرس (ص٧-٨) إن الجملة قد أصبحت في التحليل المعاصر وحدة تركيبية للنصوص المكتوبة أكثر منها وحدة في تحليل التواصل اللغوي الشفوي.

(٢) نهاد الموسى، ص٦٣.

وتبين لهم ما يكون من أثر التفاعل بين اللغة والمحيط الخارجي الذي يكتنف استعمالها. **وهكذا شرعوا فرقاً واضحاً بين الكلام المنطوق الذي يتميز بالاجتزاء،** نظراً لعلم المخاطب وحال المتكلم ووقائع الحال المشاهدة **واللغة المكتوبة التي يكون جل المعول في إفادة مقاصدها على العنصر اللغوي الخالص.**

فتتطلب الكتابة، إذن، أموراً لا يتطلبها الكلام بالضرورة. كذلك تختلف الكتابة عن التواصل اللغوي الشفوي في بعض الجوانب النحوية للإعداد والتخطيط المسبقين[1].

ففي التواصل اللغوي الشفوي لا يكون هناك إعداد وتخطيط بمثل ما يجري للكتابة. وإذا حصل وتم إعداد وتخطيط للتواصل اللغوي الشفوي، فإن ذلك يكون بخصوص الأفكار لا بخصوص التراكيب النحوية، وإلا أصبح التواصل مكتوباً. كما أن انعدام التخطيط والإعداد النحوي للكلام يؤدي إلى ما يلاحظ في الكلام من تغيير لبعض الألفاظ والتراكيب بعد نطقها على مسمع من المخاطب. فيكون المخاطب مستقبلاً للمقصود وغير المقصود. فقد يقول المتحدث "حضر ثلاثة من المحاضرين، لا، أظنهم كانوا أربعة، على أي الأحوال، حضر المحاضرون...". أما في الكتابة فإن القارئ لا يكون شاهداً للإعداد ولا متأثراً بهذه التعديلات في مكونات الفكرة أو في العناصر اللغوية التركيبية.

إن الهدف مما ذكرناه أعلاه هو التأكيد على أن الجملة التي نقصدها في هذا البحث هي الجملة المكتوبة في النثر الجاد الذي يعد له ويعدل ويحرر. ولا نقصد بها الجملة الكلامية إلزاماً، إلا إذا تطابقت صيغة الجملة الكلامية مع

---

(١) انظر المراجع المذكورة في الهامش رقم (١) الصفحة السابقة.

صيغتها الكتابية في غير الحوار المنقول كتابة. وبعبارة أخرى نقصد بها الجملة السطحية، بمصطلح النحو التوليدي الدارج.

ب- تصنيف الجمل في مراجع النحو

صنف النحاة الجمل إلى أنواع من حيث هدفها الوظيفي. ويختلف عدد هذه الأصناف بين مجموعة من النحويين ومجموعة أخرى. فابن هشام يقول إن الجملة خبرية أو إنشائية. ويقول غيره إن الكلام خبر وطلب وإنشاء. وهناك من يقسمها إلى أربعة أصناف: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية. وقد حصر أبو علي الفارسي هذا التصنيف الرباعي على الجملة الخبرية. "وأما الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مكونة من ابتداء وخبر والثالث أن تكون شرطاً وجزاء والرابع أن تكون ظرفا"[1]. وقد فرع بعضهم هذه الأصناف إلى عشرة[2]. أما من حيث التركيب، فإن التصنيف الدارج في المراجع النحوية يعتمد نوع الإسناد الذي تبدأ به الجملة. أكثر هذه التصانيف ذيوعاً هو الذي يقسم الجملة إلى اسمية وفعلية.

ومن المؤلفين المحدثين، اقترح محمد حماسة عبد اللطيف ومحمد إبراهيم عبادة تصنيفين مختلفين للجمل. وأجد تصنيف عبادة أكثر دقة، فهو تصنيف لأنواع الجمل معتمد على ما تحتويه من مركبات.

يطرح عبادة تساؤلات ثم يقدم الإجابة عنها. "متى تنتهي الجملة

---

(١) انظر ملخصاً لهذه التقسيمات في عبادة ص١٤٩. ويشير عبادة إلى خلاف بعض النحويين على عدد الجمل في سياق قرآني (الأعراف ٩٥-٩٧) كما تطرق لها ابن هشام.

(٢) انظر عبد اللطيف ص٢٥-٢٦.

الاصطلاحية؟ أتنتهي عند اكتمال المعنى الذي يريده المتكلم؟ أم تنتهي عندما يجوز الوقف الذي لا يخل بالمعنى؟ أم تنتهي عندما يستوفي الركنان متعلقاتهما"[1]. وفي تقييم هذه الاحتمالات الثلاثة، ينفي عبادة اعتماد المعنى معياراً لأن المعنى قد يمتد إلى طول غير محدد. وهذا الموقف مقبول لأنه ليس للمعنى معيار من حيث نقطة البدء ونقطة الانتهاء. أما بالنسبة للوقف فإنه أمر نسبي ويتداخل مع المعنى في كونه موضع خلاف في معياره ومدته. ويخلص عبادة إلى تبني الاحتمال الثالث، وهو استيفاء الركنين (المسند والمسند إليه) متعلقاتهما. ولا ينكر عبادة أن نحاة العربية قد اعتبروا الركنين أساس الجملة العربية[2]. ولا شك أن هذا معيار يمكن تقنين نهاية الجملة بموجبه سواء أكانت مرقمة أم غير مرقمة. من هذا المنطلق يرى بعض من راجعوا هذا البحث وناقشوا موضوعه أن لا حاجة للترقيم بتاتاً. ونحن نعلم أن هذا كان وضع الكتابات القديمة (قبل القرن السادس عشر) في جميع اللغات المكتوبة ومنها العربية[3]. ويمكن كذلك أن نقيس عدم الترقيم على انعدام وجود التنقيط والتشكيل بالحركات في العربية المكتوبة في العصور السالفة لتقعيدها. وبالفعل فقد تم تقعيدها وأصبح استعمالها مطرداً. ويشير الجبوري إلى أن قبول التنقيط والتشكيل خارج النص القرآني لم يكن كبيراً في البداية[4]. وكذلك الحال بالنسبة إلى الترقيم. تقتضي متطلبات هذا العصر المعلوماتية وجود الترقيم المقعد والمطرد. فكما أضيفت النقاط والحركات إلى كتابة العربية في وقت سابق، يمكن إضافة الترقيم المقعد والمطرد في الوقت الحاضر من دون الإخلال بقواعد اللغة أو إقحام أمر غريب عليها يغير هويتها وتركيبها.

---

(١) عبادة، ص٤٠.

(٢) عبادة، ص٣١.

(٣) تشابمن.

(٤) إضافة إلى كتاب عفيفي، انظر كتاب الجبوري ص٧٠ و٩٦ و١٠٠-١٠٨.

يطرح عبادة تقسيماً لأنواع الجمل من حيث التركيب. وبحسب هذا التقسيم تكون الجملة واحدة مما يأتي: بسيطة، ممتدة، مزدوجة أو متعددة، مركبة، متداخلة، أو متشابكة. ويبين عبادة أن الجملة البسيطة هي التي تحتوي على إسناد واحد من دون امتداد. والجملة الممتدة هي التي تحتوي على إسناد واحد وامتدادات غير إسنادية لأحد عنصري الإسناد أو لكليهما. أما الجملة المزدوجة أو المتعددة فهي التي تشتمل على أكثر من مركب إسنادي واحد. ويمثل كل مركب إسنادي في الممتدة وحدة مستقلة ليست مترتبة على غيرها. فكأن عبادة يقول إن هذه الجملة هي سلسلة من الجمل البسيطة أو الممتدة أو من كليهما. أما جملة النوع الرابع – المركبة – فهي التي تشتمل على مركبين إسناديين رئيسيين مع متعلقاتهما ولا يستقل أي منهما بنفسه بل يكون كل واحد مترتباً على غيره ومتوقفاً عليه، مثل الجملة القسمية أو الشرطية. وبالنسبة للجملة المتداخلة، فتشتمل على مركبين إسناديين أو أكثر لكن واحداً منها يشكل عنصراً من مركب إسنادي آخر. أما الجملة المتشابكة فهي التي تشتمل على أي مزيج من الأنواع الخمسة السابقة[1].

إن التقسيم الذي يقدمه عبادة بمثل واقع الجملة العربية المكتوبة كما نراها مرقمة في الوقت الحاضر. وكما ذكرنا أعلاه، فإن وضع الترقيم غير مطرد. ويظهر الإشكال في الترقيم بالتحديد بالنسبة إلى ما يسميه الجملة المزدوجة أو المتعددة وفي الجملة المتشابكة. فإسنادات الجملة المزدوجة بينة الحدود. وما هي إلا سلسلة من الجمل البسيطة – النوع الأول – أو الجملة الممتدة – النوع الثاني – أو مزيجاً من النوعين. وبما أن كل إسناد في مثل هذه "الجملة" مستقل عن غيره، فإن الأولى أن لا نعتبرها جملة واحدة، بل نعتبرها عدداً من الجمل مساوياً لعدد الإسنادات. وإذا ما رقمت كل منها، وجب استعمال علامة الترقيم نفسها

---

(١) عبادة، ص١٥٣-١٦٤.

المستعملة لترقيم نهاية الجملة من النوع الأول أو النوع الثاني. أخلص من هـذا إلى القول إن النـوع الثالث الذي يقترحه عبادة فائض عن الحاجة ويزيـد فـي انعدام الاطرادية في الترقيم. وأعتقـد أنه يشكـل مشكلـة خاصـة بالنسـبة للدارسين.

أما عن الجملة المتشابكة، فأعتقد أنه يجب حل التشابك فيها بحيث تصبـح عدة جمل، سواء أكانت بسيطة أم مركبة أم ممتدة. ويمكن قياس هذا الأمر علـى التراكيب ضمن الجملة المتداخلة التي لا تكون عنصراً من مركب إسنادي آخر. وتُفصل هذه التراكيب عن بعضها لتكون جملاً مستقلة بذاتها وترقيمـها لكونـها مستقلة بإسناداتها. وبناء على وجود هذه المشكلات في التصنيف الـذي يقدمـه عبادة لا نرى أنه يشكل أساساً واضحاً للترقيم. وعليه أقترح ما يأتي:

إذا تجنبنا التشابك والازدواجية والتعدد للإسنادات ضمن "الجملة" الواحدة، أصبح من الأيسر للترقيم تحديد اية جملة بواحدة من اثنتين: بسيطة أو مركبـة. الجملة البسيطة هي التي تحتوي علـى ركنـي الإسناد وأيـة ملحقـات غـير إسنادية لأي منهما أو لكليهما. والجملة المركبة هي التي تحتوي على إسنادين أو أكثـر ويكـون واحد منها الإسنـاد الـرئيس الـذي ترتبـط بـه الإسـنادات الأخرى المترتبة عنه. إن الأساس الذي يعتمد عليه هذا التصنيف هـو محـور الإعراب.

بما أن الوظائف النحوية للمركبات هي التي تحـدد علاماتـها الإعرابيـة (الظاهرة أو المقدرة) ضمن حدود الجملة الواحدة[1]، فيجدر أن يقاس ترقيم نهاية الجملة على حدود عمل الوظائف النحوية الإعرابية. وبذا تكون نهايـة الجملـة ترقيماً هي الحدود نفسها التي تنتهي عندها الوظائف النحويـة الإعرابيـة فـي

(١) عبد اللطيف، ص٨ وص١٥.

الائتلاف نفسه.

والقـــارئ كالكاتب يستطيع أن يستبين نهاية التركيب الذي ينتـــهي عنـــده عمل الإعـــراب. فمعـــرفة القارئ بالتركيب تمكنه من الحكم على أي ائتـــلاف بين الكلمات حتى وإن كـــانت معانـــي الكلمـــات غيـــر معروفة لديـــه. وهـــذه أمثلة:

١- شَمكرتْ لقدةٌ في العبيسِ.

٢- الملخسُ لابعٌ.

٣- رعلكَ الشعطرُ أمام المِطْبسِ حتى أربَزَ ثم كفْتَبَ.

بالطبع، لا يفهم من هذه الجمل أي شيء من حيث المعنى. ولكننا نرى في كل منها ائتلافاً نحوياً سليماً لا يخرج عن بناء الجملة العربية فـــي المنطـــوق أو المكتوب.

ولعل هذه الأمثلة غير ذات المعنى تؤكد أن نهاية الجملة التركيبية لا يشكل معضلة للكاتب أو القارئ. ومن ثم فإن ترقيم نهاية الجمل الذي نقترحه فيما يأتي يعتمد التركيب أساساً ثابتاً. ومن المسلم به أن التركيب للجملـــة مقنـــن ومقعـــد واستعماله مطرد في الكتابة. أما قضايا التقديم والتأخير للتراكيب داخل الجملـــة فهي أمور أسلوبية بلاغية.

هيكل عام لترقيم نهاية الجملة

أدرج فيما يلي الخطوط العامة لهذا الهيكل المقترح. وفي البدء أقول إننـــا نستطيع استعمال أية وسائل لهذا الغرض. غير أنه من المفضـــل مـــن منظـــور

التخطيط أن تكون الوسائل مما هو مقعد ومقنن ودارج في معظم لغات العالم[1]. وأضيف كذلك أن ترقيم نهاية الجمل الاستفهامية والتعجبية/ التأثيرية والأمريـــة في الكتابات العربية المعاصرة مقعد ومطرد إلى حد كبير. وما نهدف إليه هنا هو تعميم الاطراد إلى الجملة الخبرية.

أولاً: علامة الاستفهام (؟)

توضع هذه العلامة في نهاية كل جملة اســـتفهامية. ومـــن المعـــروف أن الجملة الاستفهامية المكتوبة تشتمل على أداة للاستفهام[2]. وقـــد تكـــون الجملـــة الاستفهامية من حيث تركيبها بسيطة أو مركبة بموجب التصنيف التركيبي الـــذي قدمناه في الفقرة السابقة لهذا الهيكل المقترح. أما إذا طالت الـــتراكيب الداخليـــة للجملة، فإنه يحسن أن تجزأ إلى عدة جمل. وقد رأينا ذلك فـــي الأســـئلة التـــي طرحها إبراهيم عبادة حول انتهاء الجملة الاصطلاحية. صاغ عبادة التساؤل في أربع جمل استفهامية.

ثانياً: علامة التعجب / التأثر (!)

توضع هذه العلامة في نهاية جمل التأثر أو التعجب وفي نهاية جمل الطلب

---

(١) وهذا ما أطلق عليه فيرغسن 'Intertranslatability' أي إمكانية الترجمة بين اللغات. ولم يكن يقصد الترقيم بالذات، ولكننا نعلم أن الترقيم مشترك بين معظم اللغات. لكن هنـــاك اختلافات. ففي الهندية، يستخدم الخط العمودي [|] علامة على نهاية الجملـــة. وفـــي الإسبانية ترقم الجملة الاستفهامية بعلامة استفهام مقلوبة قبل بدء السؤال وعلامة استفهام أخرى غير مقلوبة بعد انتهاء السؤال. وهذه زيادة في الإشارة إلى نوع الجملة، كما نرى في الإنجليزية، إذ تنتهي الجملة الخبرية بعلامة نقطة وتبدأ الجملة التالية بحرف كبير.

(٢) لكن الجملة الاستفهامية المنطوقة قد لا تشتمل على الاستفهام بنعم أو بـــلا. وفـــي هـــذه الحالة تكون النبرة في نهاية الجملة دالة على الاستفهام. لكن المقصود بهذا المشروع هو الكتابة غير الحوارية. أما الجمل التي لا يجاب عنها بنعم أو بـــلا، فتحتـــوي علـــى أداة للاستفهام في المنطوق والمكتوب.

بغض النظر عن تركيبها الداخلي. أما إذا احتوت "الجملة" المقصودة على تعدد من الإسنادات المركبة، فيحسن أن تقسم إلى مكونات أقصر كل في جملة مستقلة.

ثالثاً: النقطة (.)

توضع هذه العلامة بعد الجمل الخبرية وجمل الأمر[1]، بسيطة كانت أم مركبة بالمعيار المحدد أعلاه. أما الجمل الاعتراضية الخبرية فلا ترقم نهاياتها بالنقطة لأنها زائدة عن تراكيب الجمل التي يتم فيها الاعتراض. فإن كانت جملة الاعتراض سؤالاً رقمت بعلامة استفهام، وإن كانت تأثرية فترقم بعلامة تأثر (تعجب).

وسواء أكانت الجملة الاعتراضية سؤالاً أم تأثراً أم خبراً فيجب أن تفصل عما قبلها وما بعدها إما بشرطتين أو بقوسين. ويتم الخيار بين الاثنين أو تفصيل استعمال كل منهما بين من يقومون بالتقعيد ويقومون بنشر تنفيذه. لب القول هنا أن الجملة الاعتراضية – أو ما هو أقل منها من حيث التركيب – لا تدخل ضمن مكونات الجملة من حيث الإعراب. وعلى هذا الأساس، لا يدخل ترقيمها ضمن ترقيم الجملة التي يقطع تتابع مركباتها.

ولربما يجدر بنا أن نبين عدم استعمال الفاصلة في هذه الحالة. جوهر القصد هو الابتعاد عن استعمال علامة ترقيم قد تولد الإبهام. كما أنه تجدر الإشارة إلى أننا استبعدنا استعمال الفاصلة المنقوطة وذلك لأن أمرها سيختلط مع أمر النقطة. أما في اللغات التي تستعمل الفاصلة المنقوطة، فإن استعمال الحرف

---

(١) يرى البعض أن الأمر صورة من صور الطلب. ولا يؤثر هذا الاختلاف على جوهر الموضوع هنا. فقد نتفق على استعمال علامة ترقيم واحدة لكليهما. فالهدف هو الاستعمال المقنن والمطرد.

الصغير بعدها يبين أن الجملة الاصطلاحية لم تنته بعد. وبما أن التمييز بين الحرف الكبير والحرف الصغير غير وارد في العربية، فالأفضل أن نترك في هذا التصور أمر الفاصلة المنقوطة في هذه المرحلة من النظر في الاقتراح.

أما إذا أردنا أن ندخلها ضمن هذا الهيكل المقترح فإن استعمالها يكون بين الجمل البسيطة القصيرة (المستقلة) التي تشكل كل واحدة منها جزيئاً من الفكرة المعبر عنها. وعلى أي الأحوال، فإن تكرار استعمالها يدل على ميل الكاتب إلى استعمال التراكيب القصيرة للتعبير عن قصد بلاغي معين.

وهناك أمر آخر يتعلق باستعمال النقطة وعلاقتها باستعمال أدوات العطف والاستدراك والاستثناء وغيرها عندما تكون متبوعة بركني الجملة (المسند والمسند إليه) ومتعلقاتهما. إن استعمال هذه الأدوات في هذا السياق سبب رئيس في ظاهرة الجمل ذات الطول المشكل أو الممل في الكتابة المعاصرة. والذي نقترحه هنا هو استعمال النقطة قبل هذه الأدوات والإسناد الذي يلي أياً منها. وهنا تدخل القضايا الأسلوبية البيانية أو البلاغية والقضايا التي تتعلق بمدى انتباه القارئ وتركيزه وبذاكرته القصيرة المدى. فمعظم القراء – مثلاً – لا يستمرئون أن يكون الفاصل طويلاً بين المسند والمسند إليه، سواء أكان ذلك نتيجة لوجود متعلقات بالأول منهما أم لوجود تراكيب معترضة. وينطبق هذا كذلك على تتابع الإسنادات المعطوفة والمستثناة والمستدركة في جملة واحدة.

يتفق النحاة التوليديون وغيرهم على أن الجملة قد تطول وتطول من الناحية النظرية. ويعتبرون أن الإمكانية لإنتاج جملة لا حد لها من النهاية سمة رئيسة من سمات اللغة، ويسمونها السمة الإبداعية الإنتاجية أو الخلاّقة. ولكن الباحثين في علم اللغة الاجتماعي يأخذون البعد الإنساني في النظر إلى هذه السمة اللغوية. ففي الوقت الذي لا ينكر فيه أحد إمكانية وجود الجملة اللامتناهية من

حيث النظرية، فإنها غير دارجة وغير واقعية[1]. وإن كانت هذه الجملة واقعية لدى البعض فإن الغالبية العظمى من القارئين لا يفضلون قراءتها ويعتبرون وجودها مثلباً يحث على تلافيه. وهذا ما يحصل في تعليم الكتابة في جميع المراحل التعليمية وفي تقييم الكتابة لدى المحكمين ومحرري المجلات وغيرها من المطبوعات.

ويلاحظ هنا أننا قد تجنبنا كلياً استعمال الفاصلة لترقيم نهاية الجملة التي لا ترتبط تركيبياً مع غيرها. إنني أدعو أن تبقى الفاصلة إشارة إلى ما هو أقل من الجملة التامة التركيب.

مقاربة هذا الاقتراح بغيره

كما ذكرنا أعلاه، هناك أعمال تعليمية للترقيم، ونجد فيها بياناً لاستعمال علامات الترقيم كافة. وبما أن هذا الاقتراح يتعلق بترقيم نهاية الجملة فقط، فإن ما يلي من القول يختص بهذا الشأن لأن المعضلة الأساس تبدو واضحة فيه. وقد اطلعت على عدد كبير من المطبوعات التي تتضمن فصلاً أو أكثر عن الترقيم. ولقد استخلصت منها ما يأتي:

أولاً: معظم كتب الإملاء والترقيم تشير إلى أن الفاصلة تستعمل بين الجمل

---

(١) انتبه النحويون التوليديون إلى الفرق بين كون الجملة سليمة التركيب وكونها غير مقبولة لدى السامع أو القارئ، فأدخلوا على نظامهم النحوي حصراً على مثل هذه الجمل. وأطلقوا على هذا الحصر عبارة Perceptual Constraint. انظر نيومايير ص٢١٩-٢٢٣.

وكذلك فرق دل هايمز بين ما يمكن أن تنتجه القواعد التوليدية من جمل وبين ما يستعمل حقيقة من جمل. انظر ص٩٥ في كتاب هايمز.

القصيرة. وهذا يعني أن الفاصلة إشارة إلى نهاية الجملة التركيبية الواحدة[1]. أما أبو مغلي وأبو معال فيحصران استعمال الفاصلة بين أجزاء الجملة الواحدة[2]. لكنهما لا يحددان ما يقصدان بالجملة الواحدة. وأغلب الظن أنهما يقصدان ضمنا ما يقوله معروف صراحة.

ثانيا: كذلك تشير هذه الكتب إلى أن الفاصلة تستعمل بين أجزاء الجملة الواحدة، مثلا بين الجملة الرئيسة وشبه الجملة، قبل الجملة الحالية، وقبل الجملة الوصفية[3]. ويأخذ الروسان بأقوال معروف من حيث القاعدة والأمثلة كذلك. وتضيف سعد الدين أن الشولة (الفاصلة) تستعمل بين جملتي الشرط والجزاء إذا طالت جملة الشرط، وبين جملة القسم وجوابه إذا طالت جملة القسم، وكذلك بين جملتين مرتبطتين باللفظ والمعنى كارتباط التوابع والظروف[4].

ويبدو واضحا أن مصطلح "الجملة" غير محدد المعنى في عبارات القواعد التي يصفها هؤلاء الكتاب. فهم يستعملونها أحيانا بمعنى الجملة التامة التركيب، وأحيانا أخرى بمعنى الدلالة التي تعبر عنها مجموعة من العناصر التركيبية سواء أكانت إسنادية مستقلة أم مرتبطة أم غير إسنادية. ويبدو جليا كذلك أن استعمال الفاصلة غير مقصور على وظيفة واحدة، بل على تعدد في الوظائف. ونتيجة لهذه التعددية الوظيفية للفاصلة، فإن الحدود التركيبية للجملة لا تتبين بالاعتماد على استعمال الفاصلة.

---

(١) شلبي، ص١٧٣، الخطيب، ص١٦٩، معروف ص٩٢، الروسان، ص٩٢، الفيتوري وصلاح الدين، ص٥٠، سعد الدين، ص٢٦ (وتستعمل كلمة "الشولة"). ونلحظ في جميع هذه المصادر اعتمادهم معيارا غير دقيق مأخوذا من تعريف الكلام عند النحاة. هذا المعيار لانتهاء الجملة عندهم هو "الكلام التام".

(٢) أبو مغلي، وأبو معال، ص٢٩.

(٣) معروف، ص٩٣.

(٤) سعد الدين، ص٢٦.

ثالثاً: تعتمد جميع الكتب في الترقيم معيار انتهاء المعنى المقصود لاستعمال إشارة النقطة[1]. نقرأ في كل هذه الكتب أن النقطة تستعمل في نهاية الجملة التامة المعنى إذا انتهى الحديث عندها. ويضيف بعضهم شرط استيفاء المقومات اللفظية. ونلاحظ أن هذه القاعدة لا تعتمد الصيغة التركيبية للجملة من حيث مكوناتها الأساسية وتوابعها. وإذا أخذنا هذه القاعدة جاز لنا أن لا نستعمل النقطة إلا في نهاية كل عمل مكتوب كامل، كالرسالة الشخصية، والبحث، والكتاب. إلا أن شلبي والخطيب يذكران أن استعمال النقطة دلالة على انتهاء الفقرة[2]. ونستنتج من فحوى القواعد التي نجدها في هذه الكتب بشأن استعمال النقطة أن ليس هناك معيار تركيبي لاستعمال النقطة. وهذا ما يولد عدم الاطراد في استعمال النقطة شبيهاً بانعدام الاطراد في استعمال الفاصلة لوظيفة واحدة.

رابعاً: نجد في هذه الكتب تداخلاً بين استعمال الفاصلة واستعمال الفاصلة المنقوطة. تجمع هذه الكتب على قاعدة لاستعمال الفاصلة المنقوطة بين الجمل. ويشترط بعضها أن تكون هذه الجمل مرتبطة بعلاقة سبب ونتيجة. أما البعض الآخر فيكتفي بالقول إن للجمل علاقة دلالية مشتركة. وهنا نقول إن الجمل يجب أن تجمعها علاقة دلالية بحيث تكون مترابطة في المعنى. وعليه فإن معيار استعمال الفاصلة المنقوطة محير كما هو في اللغات الأخرى.

كذلك ورد في واحد من هذه الكتب استعمال فريد للفاصلة المنقوطة[3]. يقول مؤلف الكتاب إن الفاصلة المنقوطة تستعمل بين أجزاء الجملة الواحدة إذا تنوعت هذه الأقسام في المعنى، ويعطي المؤلف المثال التالي على هذا

---

(١) شلبي، ص١٧٣، الخطيب، ص١٧١، معروف، ص٩٤، أبو مغلي وأبو معال، ص٣٠، الروسان، ص٢٨، الفيتوري وصلاح الدين، ص٤٩/ ٥٠، سعد الدين، ص٢٧.

(٢) شلبي، ص١٧٣/١٧٤، الخطيب، ص١٧٠.

(٣) معروف، ص٩٣/٩٤.

الاستعمال.

عالم الحيوان: الجمل، والثور، والحمار؛ الأسد، والنمر، والذئب؛ الحوت، والسمك، والضفدع.

خامساً: لا نجد اختلافاً بين مؤلفي هذه الكتب حول استعمال علامتي الاستفهام والتعجب، وهذا ما أشرنا إليه، فقد بينا أن تقيد الترقيم لجمل الاستفهام والتأثر والأمر أو الطلب يظهر مطرداً في الاستعمال المعاصر.

تطبيق المشروع:

ولنأخذ هذا المشروع المقترح ونطبق ما ورد فيه بشأن استعمال النقطة في نهاية الجملة التركيبية الكاملة – المسند والمسند إليه وأي توابع مرتبطة بأي منهما من حيث التركيب. ونستعمل النص العربي الوارد في الملحق أ.

> والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعرف أوله في الزمان متى كان. ولكنه يطلق على تركة العرب الأدبية قبل الإسلام. والأدب بصفته واحداً من أهم الفنون التي تعالج الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به الحياة ذاتها. وتظهر فيه العوامل التي تحكم النفس البشرية وتوجه نشاطها. وأهم تلك العوامل على الإطلاق البيئة بمعناها الشامل. غير أن ما يعنينا هنا هو جانب يعد أهم جوانبها وهو البيئة الطبيعية. فإذا رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابه، فإن ذلك يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصر. تلك البيئة لم تتغير تغيراً ملموساً، الأمر الذي قد نقف على

أبعاده من خلال استقرائنا لحاضر شبه جزيرة العـــرب الجغرافي ومن خلال ما حفظته يد الزمان من أشعـــار الجاهلية.

إذا قارنا هذا النص بشكله الحالي بالنص ذاته بشكله الأصلي، فلـــن نجـد تغييراً في الكلمات ولا في دلالة النص عامة. غير أن النص بشكلـــه الأصلـــي مكون من جملة كتابية واحدة تحتوي على مئة وأربع عشرة كلمة. ولو حاول أي مترجم متمرس نقله إلى أية لغة أخرى فلا يعقل أن ينقله إلى جملة واحدة مرقمة في نهاية النص كما هو في الأصل. ولو ترجمه إلى جملة واحدة، فإنه سيضطر إلى إجراء تغييرات معينة. وقد تكون هذه التغييرات على الأغلـــب فـــي فصـــل الجمل التركيبية عن بعضها. كما يمكن أن تكون التغييرات في جوانب أخرى لا يمكن تحديدها هنا لئلا نخرج عن هدف البحث.

أما في الشكل المرقم للنص، فإنه يتكون الآن من ثمـــاني جمـــل. وبذلـــك أصبح للفقرة مكونات من جمل تركيبية تشكل لبناته الواضحة. وتحتوي كل مـــن الجمل على فكرة جزئية مصاغة في بنية تركيبية واضحة المعالم من حيث البداية والنهاية. وهذا يمكن القارئ من التركيز على تلك الوحـــدة المســـتقلة لمعالجـــة محتواها الدلالي. كذلك يساعد ترقيم الجمل على إبراز الترابط بين أفكار الجمـــل وتماسكها.

وفي المقابل، فإن عدم ترقيم الجمل التركيبية لا يسمح للقـــارئ بمعالجـــة الأفكار الجزئية إلا بعد أن يقوم القارئ نفسه بتحديد الجمل ذهنياً. وإضافة إلـــى هذا الجهد الإضافي المفروض على القارئ من قبل الكاتب، فإن النص يبدو خالياً من التنظيم التركيبي. من الأفضل اعتبار النص بناء والترقيم هندسة لتقسيمه إلى وحدات تركيبية تخدم كل منها غرضاً جزئياً معيناً. ولا يصار إلى هذه الهندســـة

من دون تقعيد لتنظيم الوحدات الداخلية ولإبراز حدودها البنيوية.

وقد يرى بعض الباحثين المهتمين أن يستطلع آراء القراء عن أفضلية الترقيم أو عدمه وذلك بإجراء تجربة على نص بصيغتين: الأولى بترقيم الجمل والأخرى من دون ذلك. كما يمكن أن يستطلع باحثون أثر الترقيم على مستوى الاستيعاب لدى القارئ. كذلك يجوز أن يتم بحث أثر الترقيم على عمليات التفكير التي يجريها الكاتب لكي ينتج نصاً بجمل مرقمة بالمقاربة مع إنتاج نص من دون ترقيم الجمل. للبيان مظاهر عدة، مما يزيده تحديد معالم الجمل في النص.

خاتمة

قال أحد المؤرخين عن الثورة الفرنسية إن مجرد وجود الظلم لم يكن كافياً لحصول الثورة الفرنسية. يفسر هذا المؤرخ قيام الثورة الفرنسية بوجود الظلم ووجود الشعور به كذلك. نسوق هذا القول غير الموثق – وإن كنا قرأناه قديماً – لإجراء القياس عليه بالنسبة للتخطيط. إن مجرد وجود إشكال أو مشكلة يتعلق بأمر لغوي ما قد لا يكون كافياً لإجراء التخطيط لتقعيده. بل لا بد من أن يتولد شعور لدى فئات معينة بأن هذا الأمر اللغوي ذو بال ويحتاج إلى تقعيد.

لقد كانت بؤرة هذا البحث إثارة الشعور بوجود مشكلة في ترقيم نهاية الجملة المكتوبة. وقد دللنا على وجود المشكلة بالوسيلة العلمية التجريبية. ولقد اقتصر البحث في صيغته الأولى على الإثبات بوجود مشكلة في ترقيم نهاية الجملة المكتوبة. وكان القصد من الاكتفاء بذلك التصميم للبحث أن يتقدم المختصون بالنحو والبلاغة من المعنيين بالعربية بآراء أو مقترحات أو مشاريع تفيد في الوصول إلى تقعيد لهذا الترقيم المقصود. ولكني أخذت بآراء بعض المراجعين، وتقدمت بمشروع مقترح. ولا أدعي كمال المشروع أو تمامه، بل أستدرج بالإطار التركيبي الذي ينطلق منه ويعتمد عليه جهود الباحثين لمتابعة الموضوع.

إذن، ليس المشروع المقترح الهدف الأوّليّ لهذا البحث. ولكنه تصور مبدئي تمحور حول التركيز على الصيغة التركيبية المترابطة لفظاً للجملة المكتوبة. أما قضية المعنى فهي من دون شك الهدف المقصود من الكتابة في المقام الأول. وبما أن الكتابة لا تتم إلا بصياغة هذا المعنى في تراكيب لغوية فيجب أن تأتلف التراكيب بما يتفق وقواعد النحو العربي ولا يخل به. وهنا يأتي دور الترقيم المقعد والمطرد لنهاية الجملة التي تتشكل من ائتلاف التراكيب

اللغوية فيها. إن الدعوة إلى ترقيم نهايات الجمل التركيبية داخل الفقرة الواحـــدة سيجعل من الفقرة مجموعة من اللبنات الجملية التي تحتفظ كل منها بحدودها. أما الترابط بين هذه اللبنات فيجب أن يتم بوسائل الربط البلاغية المختلفة المتوافـــرة في العربية. وبهذا لا تكون كل فقرة عبارة عن جملة واحدة، كما نرى الآن فـــي كثير من النصوص العربية. يجب أن تكون الفقرة مجزأة إلى جمل ذات ترقيـــم مطرد في نهاياتها. كما يجب أن يكون كل نص مجزّأً إلى فقرات، مثلمـــا نـــرى الكتب مجزأة إلى أبواب وفصول والبحوث مجزأة إلى أقسام، وهكذا.

وفي المحصلة النهائية لأي تخطيط وتقعيد، فإن "التزام الاستعمال"[1] هـــو المحكُ الأساس للقناعة بجدوى التخطيط وقبوله سلطةً مرجعية.

عبارات شكر

لقد أغنت هذا البحث ملاحظات وآراء قيمة من عدد من الزملاء أســـاتذة اللغة العربية في الأردن. وأسجل في هذا المقـــام والمكـــان موفـــور احـــترامي وشكري لهم جميعاً. وأود أن أخص بالذكر الأستاذ عبدالكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني والدكتور محمود الجفال الحديد والدكتور ســـمير اللبـــدي والدكتور جعفر عبابنة. كما أسجل الشكر والتقديـــر للمحكميـــن الذيـــن قدمـــوا اقتراحات أضافت إلى جودة البحث.

وأسجل هنا كذلك أنني المسؤول عن أي نقص أو مثلب في هذا البحث.

(١) خليفة، ص٢٢١.

المراجع

أ- بالعربية

١- أبو علي الفارسي. المسائل العسكرية. تحقيق محمد الشـــاطر أحمـد محمد. القاهرة: مطبعة المدني. ١٩٨٢.

٢- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين). مغني اللبيـــب عن كتب الأعاريب. تحقيق محيي الدين عبد الحميد. بـــيروت: دار الكتاب العربي. ١٩٨٤.

٣- ابن يعيش (موفق الدين بن علي). شرح المفصل. القـــاهرة: جامعـــة الأزهر. ١٩٦٨.

٤- أحمد شلبي. كيف تكتب بحثاً أو رسالة جامعية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ١٩٥٢/ ١٩٦٨.

٥- سليم سلامة الرشدان. أساسيات في تعليم الإملاء والترقيم. مـــن دون مكان نشر وناشر. ١٩٨٨.

٦- سميح أبو مغلي وعبد الفتاح أبو معال. مذكرات في الإملاء والـــترقيم والمعاجم. عمان: دار الفكر، ١٩٨٤.

٧- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان). الكتاب. تحقيـــق عبـــد الســـلام هارون. القاهرة: دار المعارف. ١٩٩١.

٨- عبد الكريم خليفة. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث. عمان: مجمع اللغة العربية الأردني. ١٩٨٧.

٩- عبد اللطيف محمد الخطيب. أصول الإملاء. الكويت: مكتبة الفـــلاح.

.١٩٨٢

١٠- فوزي سالم عفيفي. نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية. الكويت: وكالة المطبوعات. ١٩٨٠.

١١- ليلى سعد الدين. مستوى اللغة العربية ١٠٠ لطلبة الجامعة الأردنية. عمان: دار الفكر. ١٩٨٤.

١٢- محمد إبراهيم عبادة. الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية. الإسكندرية: منشأة المعارف. ١٩٨٤.

١٣- محمد حماسة عبد اللطيف. في بناء الجملة العربية. الكويت: دار القلم. ١٩٨٢.

١٤- نايف معروف. تعلم الإملاء وتعليمه. بيروت: دار النفائس. ١٩٨٤.

١٥- نهاد الموسى. قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي. عمان: دار الفكر. ١٩٨٧.

١٦- يحيى وهيب الجبوري. الخط والكتابة في الحضارة العربية. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٩٩٤.

١٧- يوسف الفيتوري ومحمد صلاح الدين. في الإملاء العربي. مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية. ١٩٩١.

ب- بالإنجليزية

1- Bartsch, Renate. Norms of Language. London: Longman. 1987.

2- Biber, Douglas. Variation Across Speech and Writing. NewYork: Cambridge University Press. 1988.

3- Chapman, R. "Punctuation". In Encyclopedia Americana. 1988.

4- Crystal, David. "Stylistic Profiling". In: English Corpus Linguistics, edited by K. Aijmer and B. Altenberg. London: Longman. 1993. Pages 221-238.

5- Eastman, Carol. Language Planning: An Introduction. San Francisco: Chandler and Sharp. 1993.

6- Fasold, Ralph. The Sociolinguistics of Society. Oxford: Blackwell. 1984.

7- Ferguson, Charles. 'Language Development". In: Language Problems of Developing Nations, edited by J. Fishman and others. NewYork: Wiley. 1968. Pages 27-36.

8- Halliday, M. Spoken and Written Language. Oxford: Oxford University Press. 1985.

9- Hymes, Dell. Foundations in Sociolinguistics. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. 1974.

10- Joseph, John. Eloquence and Power. Oxford: Francis Pinter. 1987.

11- Kress, Gunther: Learning to Write. London: Routledge. 1982.

12- Milroy, James and Lesley Milroy. Authority in Language. London: Routlege. 1985.

13- Newmeyer, Frederick. Linguistic Theory in America. NewYork:

Academic Press. 1980.

14- Sayers, P. "Making it Work". In: Critical Language Awareness, edited by N. Fairclough. London: Longman. 1992. Pages: 93-116.

15- Tannen, Deborah. Editor. Spoken and Written Language. Norwood, N.J: Ablex. 1982.

الملاحق

أ- قائمة المخطوطات في العينة

التسلسل	رقم المخطوط	اسم الكتاب	اسم المؤلف		تاريخ كتابة المخطوط أدناه مؤلف الكتاب
١.	٤/٢٥	المقال الثالث عن الغذاء والإسهال	حنين بن إسحق	ت	٢٦٠هـ ٨٧٣م
٢.	٣٢٣	الجامع الصحيح	مسلم بن الحجاج القشيري	ت	٢٦١هـ ٨٧٤م
٣.	٧٩٣٤	المحدث الفاصل بين الراوي والداعي	أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي	ت	٣٧٠هـ ٩٧١م
٤.	٢٢٠٣	تاج اللغة وصحاح العربية	الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)	ت	٤٠٠هـ ١٠٠٩م
٥.	٢٢٢٤	حلية الأولياء وطبقة الأصفياء	أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني	ت	٤٣٠هـ ١٠٣٨م
٦.	٢٣٧٦	التفهيم لأوائل صناعة التنجيم	أبو الريان محمد بن أحمد البيروني	ت	٤٤٠هـ ١٠٤٨م
٧.	٤/٤٣	تهذيب قراءة أبي عمران عبد الله اليحصبي الشامي	أبو عمرو عثمان بن عثمان	ت	٤٤٤هـ ١٠٥٣م
٨.	٣٦٤	الجامع لشعب الإيمان	أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي	ت	٤٥٨هـ ١٠٦٦م
٩.	٢١١٨	السلميات	أبو عبد الرحمن محمد السلمي	نسخ ت	٤٧٤هـ ١٠٨١م
١٠.	٢٧٤٦	كتاب الشامل في فروع الشافعية	عبد السيد بن محمد الصباغ	ت	٤٧٧هـ ١٠٨٤م

.١١	٨٥١	إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري	أبو منصور ابن اشتويه اليزدي	كتب	٥١٢هـ ١١١٨م
.١٢	٣٧٨٢	المفصل في صنعة الإعراب	أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري	ت	٥٣٨هـ ١١٤٤م
.١٣	٤٨٦٦	غريب الحديث	أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي	نسخ ت	٥٤٢هـ ١١٤٧م
.١٤	٣٠٠٠	الهداية	برهان الدين علي بن أبي بكر الزغيناني	ت	٥٩٣هـ ١١٩٧م
.١٥	١٧٢١	الإيضاح لتلخيص المفتاح	جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني	ت	٦٢٦هـ ١٢٣٤م
.١٦	٢٣٢٩	فصول الإحكام لأصول الأحكام	عبد الرحمن بن أبي بكر المرغيناني	ت	٦٥١هـ ١٢٥٢م
.١٧	٩٥٩	أبنية الأسماء والمصادر	علي بن جعفر بن القطاع	نسخ ت	٦٥٧هـ ١٢٥٨م
.١٨	٤٢٤٩	أنوار التنزيل وأسرار التأويل	عبد الله بن عمر البيضاوي	ت	٦٨٥هـ ١٢٨٦م
.١٩	٣٧٧٤	الكشاف عن حقائق التنزيل	أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري	نسخ ت	٦٩٥هـ ١٢٩٥م
.٢٠	٢٢٣٣	عيون التاريخ	محمد ابن شاكر الكتبي	ت	٧٦٤هـ ١٣٦٢م
.٢١	٢٤٢٢	لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار	محمد التحتاني	نسخ ت	٧٧٠هـ ١٣٦٨م
.٢٢	٣١٢	التوضيح لشرح الجامع الصحيح	عمر بن علي بن الملقن الأنصاري	ت	٨٠٤هـ ١٤٠١م
.٢٣	٣٤٧١	تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية للكاتبي	علي بن محمد الجرجاني	ت	٨١٦هـ ١٤١٣م
.٢٤	١٧٢١	الإيضاح لتلخيص المفتاح للسكاكي	علي بن محمد الجرجاني	نسخ ت	٨٣٥هـ ١٤٣١م
.٢٥	٢٣٣٣	مجمع البحرين وملتقى النهرين	مظفر الدين الساعاتي	نسخ ت	٨٣٨هـ ١٤٣٤م

.٢٦	٢/١٤	دلائل الخيرات	أبو عبد الله محمد بن سليمان الجزولي	ت	٨٥٤هـ ١٤٥٠م
.٢٧	٣٠٢٢	التحقيق في الفقه	عبد الوهاب بن محمد الطرابلسي	نسخ ت	٨٦٢هـ ١٤٥٨م
.٢٨	٢٤٢٤	مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار	محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني	نسخ ت	٨٨١هـ ١٤٧٦م
.٢٩	١٤٢١	مجموعة رسائل جلال الدين السيوطي	جلال الدين السيوطي	ت	٩٦١هـ ١٥٥٠م
.٣٠	٢٤١٣	براعة الاستهلال فيما يتعلق بالشهر والهلال	عبد الرحمن بن عيسى ابن مرشد المرشدي الحنفي	ت	١٠٣٧هـ ١٦٢٨م
.٣١	٢٢١٩	حاشية الجرجاني على المطول (للتفتازاني)	علي بن محمد الجرجاني	نسخ ت	١٠٤٧هـ ١٦٣٩م
.٣٢	٢٠٤٧	رسائل في المواعظ	محمد بن عبد الله الحكيم	ت	١٠٥٢هـ ١٦٤١م
.٣٣	٣١٦٩	الأسفار الأربعة في العقائد	محمد بن إبراهيم الشيرازي	ت	١٠٥٩هـ ١٦٤٩م
.٣٤	٢٤٦٦	حاشية على شرح التلخيص المختصر (للتفتازاني)	ياسين بن زين الحمصي	ت	١٠٦١هـ ١٦٥١م
.٣٥	٤/١٦	الكشكول	محمد بن حسين العاملي	نسخ ت	١١٥٩هـ ١٧٤٦م

ب- الصيغة الأصلية للنص العربي كما وردت في مصدرها

والأدب الجاهلي نهر يعرف منتهاه ولا يعرف أوله في الزمان متى كان، ولكنه يطلق على تركة العرب الأدبية قبل الإسلام، والأدب بصفته واحداً من أهم الفنون التي تعالج الحياة الإنسانية يتأثر بما تتأثر به الحياة ذاتها، وتظهر فيه العوامل التي تحكم النفس البشرية وتوجه نشاطها، وأهم تلك العوامل على الإطلاق البيئة بمعناها الشامل، غير أن ما يعنينا هنا هو جانب يعد أهم جوانبها

وهو البيئة الطبيعية، فإذا رجعنا إلى العصر الجاهلي ودرسنا آدابـــه فـــإن ذلـــك يلزمنا بأن نعي ما كانت عليه بيئة ذلك العصر، تلك البيئة التي لم تتغـــير تغـــيراً ملموساً، الأمر الذي قد نقف على أبعاده من خلال استقرائنا لحاضر شبه جزيرة العرب الجغرافي، ومن خلال ما حفظته يد الزمان من أشعار الجاهلية.

١١٤ كلمة.

جـــ- الصيغة الأصلية للنص الإنجليزي كما وردت في مصدرها

It must be relaized that a subject like general linguistics, in common with most other subjects of systematic study, is not static. Viewpoints, including some of quite fundamental importance, may change or receive different degrees of emphasis in the course of years. No book can honestly pretend to deal with the subject in a way that will both be accepted in all respects by every recognized scholar in the field and remain unaltered for all time. In this book, some account is taken of major unresolved controversies, and the reader must be prepared for others to arise.

٩٧ كلمة.